

شركة نت وركرس السعودية للخدمات  
(شركة مساهمة مدرجة)

القوائم المالية الموحدة وتقرير المراجع المستقل للسنة المنتهية في  
٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

شركة نت وركرس السعودية للخدمات  
(شركة مساهمة مدرجة)  
القوائم المالية الموحدة  
للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢

صفحة

١ - ٤

تقرير المراجع المستقل

٥

قائمة المركز المالي الموحدة

٦

قائمة الدخل الشامل الموحدة

٧

قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة

٨

قائمة التدفقات النقدية الموحدة

٩ - ٣٨

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

## رأينا

في رأينا، أن القوائم المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، المركز المالي لشركة شركة نت وركرس السعودية للخدمات ("الشركة") وشركتها التابعة (مجتمعين "المجموعة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، وأداءها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

## ما قمنا بمراجعته

تتألف القوائم المالية الموحدة للمجموعة مما يلي:

- قائمة المركز المالي الموحدة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.
- قائمة الدخل الشامل الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- قائمة التدفقات النقدية الموحدة للسنة المنتهية في ذلك التاريخ.
- إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، التي تتضمن السياسات المحاسبية الهامة والمعلومات التفسيرية الأخرى.

## أساس الرأي

لقد قمنا بمراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب هذه المعايير تم توضيحها في تقريرنا بالتفصيل ضمن قسم مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة.

نعتمد أن أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا.

## الاستقلال

إننا مستقلون عن المجموعة وفقاً للميثاق الدولي لسلوك وأداب المهنة للمحاسبين المهنيين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) المعتمد في المملكة العربية السعودية ("الميثاق")، المتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، كما التزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق.

## منهجنا في المراجعة

### نظرة عامة

الأمر الرئيسي للمراجعة • إثبات الإيرادات

في إطار عملية تصميم مراجعتنا، قمنا بتحديد الأهمية النسبية وتقييم مخاطر التحريفات الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. بالتحديد، أخذنا بالاعتبار الاجتهادات التي اتخذها أعضاء مجلس الإدارة، على سبيل المثال فيما يتعلق بالتقديرات المحاسبية الهامة التي شملت وضع افتراضات ومراعاة الأحداث المستقبلية غير المؤكدة بطبيعتها. كما هو الحال في جميع مراجعتنا، فقد تناولنا أيضاً مخاطر تجاوز الإدارة لنظام الرقابة الداخلي، ويشمل ذلك من بين أمور أخرى النظر في ما إذا كان هناك دليل على التحيز الذي يمثل مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن غش.

لقد قمنا بتصميم نطاق عملية المراجعة بهدف تنفيذ أعمال كافية تمكننا من إبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة ككل، مع الأخذ بعين الاعتبار هيكل المجموعة، والعمليات والضوابط المحاسبية، وقطاع الأعمال الذي تزاوّل المجموعة نشاطها فيه.

## الأمر الرئيسية للمراجعة

إن الأمر الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي، وفقاً لتقديرنا المهني، كانت لها أهمية كبيرة أثناء مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة للفترة الحالية. وتم التطرق إلى هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وعند إبداء رأينا حولها، لا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور.

## كيف عالجت مراجعتنا الأمر الرئيسي للمراجعة

## الأمر الرئيسي للمراجعة

### إثبات الإيرادات

- تتكون إيرادات المجموعة بشكل أساسي من تقديم خدمات الاستشارات الفنية والتقنية على أساس فردي للاتصالات، والبنوك، وموردي خدمات تقنية المعلومات، والمشغلين، وشركات التعاقد من الباطن، وتبلغ ٤٧٨,٦ مليون ريال سعودي للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ (٣١ ديسمبر ٢٠٢١): ٤٦٢,٧ مليون ريال سعودي).
- يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ - "إيرادات من العقود مع العملاء" من الإدارة اتباع عملية من ٥ خطوات عند إثبات الإيرادات.
- يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥ أيضاً من الإدارة تطبيق الأحكام عند تقييم ما إذا كانت المجموعة تعمل بصفتها أصيل أو وكيل. يؤثر تقييم ما إذا كانت المجموعة تعمل كأصيل أو وكيل على ما إذا كان يتم عرض الإيرادات على أساس إجمالي أو صافي.
- نظرًا للأحكام المتضمنة عند النظر فيما إذا كانت المجموعة تعمل بصفتها وكيلًا أو أصيلًا، وفقاً للمعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥، والأثر المترتب على عرض المجموعة للإيرادات على أساس إجمالي أو صافي، فإننا نعتبر هذا أمر رئيساً للمراجعة.
- تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها ما يأتي:
  - الحصول على فهم لعملية إثبات الإيرادات.
  - إجراء عرضاً تفصيلياً لأنواع الإيرادات المختلفة وتقييم تصميم الضوابط في هذا المجال.
  - تقييم سياسة إثبات الإيرادات بناءً على المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٥، لا سيما عندما تطبق الإدارة حكمها فيما إذا كانت تعمل كأصيل أو وكيل.
  - فحص ما إذا كانت الإيرادات قد تم إثباتها وفقاً لسياسة إثبات الإيرادات للمجموعة.
  - الحصول على عينة من معاملات الإيرادات واختبار معايير الإثبات ودقة المبالغ المثبتة.
  - اختيار عينة من المعاملات قبل وبعد نهاية السنة للنظر في إثبات الإيرادات في فترة إعداد التقارير المناسبة.
  - تقييم مدى كفاية إفصاحات المجموعة في القوائم المالية فيما يتعلق بإثبات الإيرادات.

راجع الإيضاح ٢-٣ والإيضاح ٤ حول القوائم المالية الموحدة للنظر في السياسة المحاسبية المتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء.

## تقرير المراجع المستقل إلى السادة مساهمي شركة نت وركرس السعودية للخدمات المحترمين (تتمة)

### معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة مسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات المدرجة في التقرير السنوي للشركة (لكنها لا تتضمن القوائم المالية الموحدة وتقريرنا حولها) التي من المتوقع توفيرها لنا بعد تاريخ هذا التقرير.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يغطي المعلومات الأخرى ولن نبدي أي نوع من أنواع التأكيد عليها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية الموحدة، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وعند القيام بذلك، نقوم بالنظر فيما إذا كانت المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها في عملية المراجعة، أو بخلاف ذلك تظهر فيها أخطاء مادية.

وعندما نقوم بقراءة التقرير السنوي للشركة فإننا مطالبون - إذا توصلنا إلى وجود تحريفات جوهريّة فيه - بإبلاغ القانمين على الحوكمة بهذا الأمر.

### مسؤوليات مجلس الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية الموحدة

إن مجلس الإدارة مسؤول عن الإعداد والعرض العادل للقوائم المالية الموحدة وفقاً للمعايير الدولية للتقرير المالي المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى الصادرة عن الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ومتطلبات نظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لتتمكن من إعداد قوائم مالية موحدة خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسؤول عن تقييم قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها والإفصاح - عند الضرورة - عن الأمور المتعلقة بالاستمرارية، واستخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي ما لم ينو مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو وقف عملياتها أو عدم وجود بديل حقيقي بخلاف ذلك.

إن المكلفين بالحوكمة، أي لجنة المراجعة، مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للمجموعة.

### مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة ككل خالية من التحريفات الجوهرية، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. يُعد التأكيد المعقول مستوى عالٍ من التأكيد، ولكنه لا يضمن أن عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، ستكشف دائماً عن تحريف جوهري عند وجوده. يمكن أن تنتج التحريفات من غش أو خطأ، وتُعد جوهريّة، بمفردها أو في مجموعها، إذا كان من المتوقع إلى حد معقول أن تؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناءً على هذه القوائم المالية الموحدة.

وفي إطار عملية المراجعة التي تم القيام بها وفقاً لمعايير المراجعة الدولية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، نمارس الاجتهاد المهني ونحافظ على الشك المهني خلال عملية المراجعة. كما نقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر وجود تحريفات جوهريّة في القوائم المالية الموحدة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة لمواجهة هذه المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة كأساس لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف أي تحريفات جوهريّة ناتجة عن الغش يعد أكبر من المخاطر الناتجة عن الخطأ حيث قد ينطوي الغش على تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم لأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بعملية المراجعة لغرض تصميم إجراءات مراجعة ملائمة للظروف، وليس لغرض إبداء رأي حول فعالية أنظمة الرقابة الداخلية للمجموعة.

**تقرير المراجع المستقل إلى السادة مساهمي شركة نت وركرس السعودية للخدمات المحترمين (تتمة)**

**مسؤوليات المراجع حول مراجعة القوائم المالية الموحدة (تتمة)**

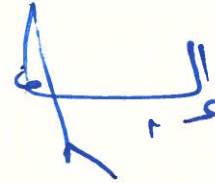
- تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات العلاقة التي قام بها مجلس الإدارة.
- معرفة مدى ملاءمة استخدام مجلس الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، واستناداً إلى أدلة المراجعة التي يتم الحصول عليها، تحديد ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهري يتعلق بأحداث أو ظروف يمكن أن تشير إلى وجود شك كبير حول قدرة المجموعة على الاستمرار في أعمالها. وإذا توصلنا إلى وجود عدم تأكد جوهري، يجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات العلاقة في القوائم المالية الموحدة، أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. تستند استنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، قد تؤدي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها.
- تقييم العرض العام وهيكل ومحتوى القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك الإفصاحات، وتحديد ما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق العرض العادل.
- الحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة فيما يتعلق بالمعلومات المالية للمنشآت أو الأنشطة التجارية داخل المجموعة، لإبداء رأي حول القوائم المالية الموحدة. كما أننا مسؤولون عن توجيه والإشراف وأداء عملية المراجعة للمجموعة، ونظّل المسؤولين الوحيدين عن رأينا حول المراجعة.

نقوم بإبلاغ لجنة المراجعة، من بين أمور أخرى، بالناطق والتوقيت المخطط لعملية المراجعة ونتائج المراجعة الجوهرية، بما في ذلك أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي نكتشفها خلال مراجعتنا.

كما نقدم للجنة المراجعة بياناً نوضح فيه أننا قد التزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالاستقلال، ونقوم بإبلاغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي يُعتقد إلى حد معقول أنها قد تؤثر على استقلالنا، وإن لزم الأمر، التصرفات المتخذة للقضاء على التهديدات أو التدابير الوقائية المطبقة.

ومن بين الأمور المنقولة للجنة المراجعة، فإننا نحدد الأمور التي كانت لها أهمية قصوى أثناء مراجعة القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل بدورها الأمور الرئيسية للمراجعة، ثم ندرجها في تقرير المراجع باستثناء ما تحظر النظم أو التشريعات الإفصاح عنه للرأي العام أو إذا قررنا - في حالات نادرة للغاية - أن أمراً ما لا ينبغي الإفصاح عنه في تقريرنا إذا كنا نتوقع إلى حد معقول بأن الإفصاح عن هذا الأمر سوف يترك تداعيات سلبية تفوق المزايا التي ستعود على الصالح العام من جراء هذا الإفصاح.

برئيس وترهاوس كويرز



عمر محمد السقا  
ترخيص رقم ٣٦٩

٣٠ شعبان ١٤٤٤ هـ  
(٢٢ مارس ٢٠٢٣)